AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4195 | الإثنين | 6 رجب 1443 هـ | 7 فبراير 2022 م | السنة الرابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

بالتعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال

الهاشل: «الدراسات المصرفية» يطرح برنامجًا لتطوير القيادات التنفيذية في المؤسسات المالية الخليجية

صرح محافظ بنك الكويت المركزي، رئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية، الدكتور محمد يوسف الهاشل بأن المعهد سيقدم –بالتعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال– برنامجًا خاصًا لتطوير القيادات التنفيذية في البنوك والمؤسسات المالية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في ظل المتغيرات في عالم الأعمال، بما يتناسب مع احتياجات القطاعين المصرفي والمالي للتعامل مع البيئة الاقتصادية بالغة التعقيد، والتطورات التقنية المتسارعة، مشيراً إلى أن البرنامج سيقدم باستخدام التدريب الافتراضي، وهو جزء من أساليب التدريب المهني المبتكرة الجديدة، وذلك عبر منصة التدريب "زووم" الخاصة بكلية هارفارد لإدارة الأعمال من خلال شبكة الإنترنت.

وأفاد الدكتور الهاشل أن برنامج عام 2022، سوف يقدم تحت عنوان "الريادة في عالم متحول"، ويتكون من محوري "الاستيراتيجية المالية" و"القيادة"، حيث سيتم التركيز على الدور الحاسم للقيادة والإدارة في صياغة وتنفيذ استراتيجيات مالية وفنية وقيادية لمواجهة التحديات، وما يتطلبه التحول الرقمي في القطاع المالي من مهارات وتقنيات إدارية وقيادية مختلفة، لمواكبة التطورات المتسارعة في هذا المجال.

كما سيتم استخدام دراسات الحالات العملية ذات الصلة بموضوع البرنامج وذات العلاقة بالقطاع المصرفي والمالي وقطاعات أخرى، وهي مما تشتهر بها هذه الكلية، وذلك بهدف تقديم مجموعة متكاملة من التجارب العملية، بما يساهم في تعزيز القدرات التحليلية لدى المشاركين، وتزويدهم بالأدوات والأساليب التي ستؤثر على الأداء والابتكار والثقافة المؤسسية. هذا، بالإضافة إلى استخدام عدد من الأنشطة التفاعلية الافتراضية التي سوف يقوم بها المتدربون في مجموعات عبر منصة هارفارد.

محمد الهاشل

وأضاف الهاشل أن البرنامج يستهدف فئة التنفيذيين من مستوى مدير إدارة أو ما يعادله على الأقل، وسيعقد على مدى أسبوعين: الأول من 13 إلى 17 من مارس 2022، والثاني من 20 إلى 24 مارس 2022، وسيحصل المشاركون في نهاية البرنامج على شهادة حضور من كلية هارفارد لإدارة الأعمال.

وأوضح الدكتور الهاشل أن البرنامج هو أحد برامج مبادرة كفاءة التي أطلقها بنك الكويت المركزي في سبتمبر 2019، والتي تُعقد بدعم من البنوك الكويتية المحلية وينظمها ويشرف على تنفيذها معهد الدراسات المصرفية، حيث يهدف هذا البرنامج إلى تطوير الكوادر والقيادات التنفيذية، العاملة في قطاعات مختلفة بصفة عامة وفي القطاع المالي والمصرفي بصفة خاصة.

كما بيّن محافظ بنك الكويت المركزي أن التعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال قد بدأ منذ عام 2009، حيث قدم البرنامج لأول مرة في دولة الكويت عام 2010، موضحاً أن أهمية هذا البرنامج تكمن في أنه أول برنامج خاص تقدمه كلية هارفارد لإدارة الأعمال على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأشاد المحافظ بالتعاون المثمر والمستمر بين الكلية ومعهد الدراسات المصرفية في دولة الكويت.

وذكر الهاشل أن البرنامج كان يُعقد بالتناوب كل عام في إحدى دول مجلس التعاون، حيث عُقد البرنامج السابق لعام 2021 – وهو الثاني عشر – من خلال التدريب الافتراضي، مشيراً إلى حرص البنك المركزي والبنوك الكويتية على الاستمرار في تقديم هذا البرنامج المميز مع العمل على تطويره بما يتناسب مع التغيرات المتسارعة في مجال الأعمال.

وفي الختام، أشار محافظ بنك الكويت المركزي إلى أن العمل على تطوير أداء الكوادر الوطنية مُستمر وسيبقى على رأس الأولويات الاستراتيجية لبنك الكويت المركزي، الذي اتخذ من مبادرة كفاءة المنبر الذي تنطلق منه جميع البرامج والمشاريع التي تعمل على تطوير هذه الكوادر، نظراً لما لهذه الفئة من أهمية في تحقيق التطور المستدام للقطاع المصرفي والمالي.

كما أكد حرصه على أن يستمرّ التعاون بين البنوك والمؤسسات المالية الكويتية والخليجية، والعمل على خلق مبادرات جديدة، وذلك لتعظيم الاستفادة من مثل هذه المبادرات الهامّة في مجال التدريب وتبادل الخبرات.

وأعرب المحافظ عن شكره وتقديره للبنوك الكويتية والخليجية على مشاركتهم المتميزة في هذا البرنامج الإستراتيجي.

جلسة «خضراء» للبورصة..و«العام» يرتفع 22.4 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد على ارتفاع مؤشر السوق العام 4ر22 نقطة ليبلغ مستوى 8ر7422 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 3ر0 في المئة.

وتم تداول 3ر202 مليون سهم عبر 12110 صفقات نقدية بقيمة 5ر50 مليون دينار (نحو 6ر166 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 47ر55 نقطة ليبلغ مستوى 75ر6216 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 9ر0 في المئة من خلال تداول 9ر143 مليون سهم عبر 8069 صفقة نقدية بقيمة 5ر23 مليون دينار (نحو 55ر77 مليون دولار).كما ارتفع مؤشر السوق الأول 5ر8 نقطة ليبلغ مستوى 25ر8045 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 11ر0 في المئة من خلال تداول 3ر58 مليون سهم عبر 4041 صفقة بقيمة 9ر26 مليون دينار (نحو 77ر88 مليون دولار).

جلسة مرتفعة للبورصة

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 2ر53 نقطة ليبلغ مستوى 84ر6574 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 82ر0 في المئة من خلال تداول 106 ملايين سهم عبر 5568 صفقة نقدية بقيمة 19 مليون دينار (نحو 7ر62 مليون دولار).

وبلغت قيم التداول خلال تعاملات أمس 50.51 مليون دينار، وزعت على 202.31 مليون سهم، بتنفيذ 12.11 ألف صفقة.

وشهدت الجلسة ارتفاع 7 قطاعات على رأسها التأمين بنحو 5.23 %، بينما تراجعت 5 قطاعات تقدمها التكنولوجيا بنسبة 0.98 %، فيما استقر المنافع وحيداً.

تصدر سهم "الإعادة" القائمة الخضراء بنحو 59.44 %، فيما جاء سهم "وثاق" على رأس التراجعات بنحو 9.36 %.وحول الأنشط تداولاً، تقدم "جي إف إتش" المرتفع 1.16 % الكميات بـ2.47 مليون سهم، بينما جاء "زين" على رأس السيولة بقيمة 14.58 مليون دينار، بنمو 1.33 %.

انخفاض عرض النقد 0.6 في المئة

«المركزي»: ودائع القطاع الخاص بالبنوك المحلية بالدينار انخفضت 0.5 في المئة خلال ديسمبر

جدول بياني توضيحي

أظهرت ارقام صادرة عن بنك الكويت المركزي أمس الاحد انخفاض عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) نحو 6ر0 في المئة في شهر ديسمبر الماضي على اساس شهري ليبلغ نحو 9ر38 مليار دينار كويتي (نحو 128 مليار دولار).

وقالت ادارة البحوث الاقتصادية التابعة للبنك في جداول احصائية، ان ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بالدينار انخفضت 5ر0 في المئة في ديسمبر الماضي لتبلغ 9ر34 مليار دينار (نحو 115 مليار دولار امريكي).

واضافت ان ودائع القطاع الخاص بالعملات الاجنبية انخفضت 9ر1 في المئة لتبلغ 2ر2 مليار دينار (نحو 4ر7 مليار دولار امريكي) في حين استقر اجمالي ارصدة مطالب البنوك المحلية على البنك المركزي بالدينار متمثلا بسندات (المركزي) عند 9ر2 مليار دينار (نحو 6ر9 مليار دولار).

واوضحت ان اجمالي موجودات البنوك المحلية ارتفع 8ر0 في المئة ليسجل 77 مليار دينار (نحو 245 مليار دولار امريكي) لافتة الى ان صافي الموجودات الاجنبية لدى البنوك المحلية ارتفع 6ر1 في المئة ليبلغ ستة مليار دينار (نحو 8ر19 مليار دولار).

وذكرت ان ودائع الاجل لدى البنك المركزي هبطت في ديسمبر الماضي بنو 7ر9 في المئة لتبلغ 9ر2 مليار دينار كويتي (نحو 5ر9 مليار دولار امريكي) في حين ارتفعت ارصدت التسهيلات الائتمانية النقدية بنسبة 4ر0 في المئة لتبلغ 42 مليار دينار كويتي (نحو 6ر138 مليار دولار امريكي).

ولفتت الى ان متوسط اسعار الفائدة على سندات الخزانة استحقاق عام واحد استقر عند 375ر1 في المئة في حين هبط تمويل الواردات الكويتية 9ر26 في المئة في ديسمبر الماضي الى اساس شهري لتبلغ 539 مليون دينار (نحو 7ر1 مليار دولار امريكي) في حين ارتفع سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الدينار عند 302 فلسا.

ويقصد بعرض النقد بمعناه الضيق حجم النقد والعمليات الجارية ويشمل العملات الورقية والمعدنية التي يتداولها الاشخاص في تعاملاتهم اليومية والنقود المودعة في البنوك على شكل حسابات جارية او ودائع تحت الطلب في حين يشمل النقد بمفهومه الواسع اضافة الى النقود الجارية حسابات ودائع الاجل وحسابات التوفير.

فرصة أخيرة لـ«المال للاستثمار» لتعديل أوضاعها قبل إلغاء إدراجها

أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية منح شركة المال للاستثمار فرصة حتى 30 مارس المقبل لمعالجة أسباب إيقاف سهمها وإعادته للتداول مضيفة أنه سيتم إلغاء إدراجها اعتبارا من 31 مارس 2022 ما لم تتخذ الشركة الإجراءات اللازمة لمعالجة أسباب الإيقاف.

ودعت الهيئة في إفصاح منشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت أمس الأحد تلك الشركة إلى تقديم بياناتها المالية عن فترة الربع الأخير من 2021 مع إطفاء الخسائر المتراكمة كي لا تزيد على 50 في المئة من رأسمال الشركة في خطوة نحو معالجة أسباب الإيقاف وإعادة السهم للتداول.

ولفتت إلى ضرورة معالجة التحفظات والملاحظات الواردة في تقرير مراقب الحسابات الخارجي للشركة والخاصة بالبيانات المالية للفترة المنتهية في 30 يونيو 2021 علاوة على تزويد الهيئة ببيانات مالية تعكس الأثر المالي الناتج عن معالجة تلك التحفظات.

وأكدت (أسواق المال) مواصلة دورها الرقابي في مجال حماية جمهور المستثمرين بما من شأنه خلق سوق مالي يتسم بالعدالة والتنافسية والشفافية فضلا عن تقليل الأخطار النمطية المتوقع حدوثها في نشاط الأوراق المالية والعمل على ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح ذات العلاقة بنشاط الأوراق المالية.

وأسست الهيئة وفقا للقانون (7/2010) الذي أقره مجلس الأمة في فبراير 2010 وتعديلاته وبموجب القانون تتولى (أسواق المال) تنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة وإلزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة.